دور القطاع الخاص في القضاء على البطالة (العراق انموذجاً)

م.د. احمد وادي عطيوي

رئاسة ديوان الوقف السني / دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية

الملخص :

يعد القطاع الخاص وسيلة للنمو والتطور الاقتصادي ومواجهة الازمات الاقتصادية التي تعاني منها كثير من الدول ،فيعتبر من الادوات المهمة في الاصلاح الاقتصادي الذي من خلاله يستعيد الاقتصاد نشاطه وفاعليته عن طريق بث روح المبادرة للأفراد والمنافسة بين القوة المنتجة ،والعمل على تحسين الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة .

إن تفعيل ونجاح دور القطاع الخاص في العراق ،لا بد أن يكون ضمن أطر وضوابط وسياسات رشيدة وشمولية غير مجتزأ ،يتم من خلالها وضع أهم المعالجات التنموية التي تخدم الاقتصاد العراقي وتساعد على القضاء على البطالة ،وكذلك العمل على تشجيع وتفعيل وبيان أهمية دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع العام في إدارة الانشطة الاقتصادية ،وعدم تفرد القطاع العام في تمويل واستثمار القطاعات الاقتصادية.

بناء على ما سبق نجد في جميع دول العالم مساحات واسعة ومختلفة للقطاع الخاص في جميع المجالات ،وهذا ليس بجديد ولكن الذي ركزت عليه في بحثي ، واقع القطاع الخاص في العراق وما يعانيه من معوقات وتحديات وعدم وضوح الرؤيا ،مع ذكر بيان أهميته وأهدافه وسبل النهوض وبعض التوصيات .

الكلمات المفتاحية : (القطاع ، العراق ، البطالة ، الاقتصادية، شمولية، العام).

The role of the private sector in eliminating unemployment (Iraq as a model)

Dr. Ahmed Wadi Attiwi

Presidency of the Sunni Endowment Office/Department of Religious Education and Islamic Studies

Abstracts:

The private sector is a means of economic growth and development and facing the economic crises that many countries suffer from. It is considered one of the important tools in economic reform through which the economy regains its activity and effectiveness by spreading the spirit of initiative to individuals and competition between the productive force, and working to improve the national economy and eliminate unemployment.

The activation and success of the role of the private sector in Iraq must be within rational and inclusive frameworks, controls and policies, through which the most important developmental solutions that serve the Iraqi economy and help eliminate unemployment are put in place, as well as work to encourage, activate and demonstrate the importance of the role of the private sector along with Together with the public sector in managing economic activities, and not excluding the public sector in financing and investing in economic sectors.

Based on the foregoing, we find in all countries of the world wide and different areas for the private sector in all fields, and this is not new, but what I focused on in my research is the reality of the private sector in Iraq and what it suffers from obstacles, challenges and lack of clarity of vision, with a statement of its importance, objectives, ways of advancement and some recommendations.

Keywords: (Sector, Iraq, unemployment, economic, comprehensive, general).

المقدمة:

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا نعمه، ورضي لنا الإسلام ديناً، والصلاة والسلام على رسولنا محمد (ﷺ) ، المبعوث رحمة للعالمين، هادياً إلى الصراط المستقيم، فصلاة الله وسلامه عليه، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين وآل بيته وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أعظم نعم الله علينا أن منّ علينا بدين الإسلام، وأنزل على رسولنا كتابه القويم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

اهتمت الشريعة الإسلام اهتماماً بالغاً بالعمل ودعت المسلمين إليه في سائر أنواعه وأشكاله سواء أكان في القطاع العام أو الخاص ،إلا ما فيه اعتداء على العقل والنفس والعرض، وذلك لأن القيام بالعمل يعد دليلاً على القيام بمهام الرسالة التي أمر الله تعالى بها الناس في قوله – سبحانه وتعالى – : {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ} ،ولا يمكن أن تتحقق عمارة الأرض إلا بالعمل والنشاط المثمر المتواصل بكافة القطاعات بشكل متكامل مع بعضها البعض ،بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يغني احدهما عن الآخر، فكل منهما دور جوهري في عملية التنمية الاقتصادية.

يعد القطاع الخاص بمثابة عنصر رئيس في قيام النشاط الاقتصادي وزيادة القدرة الانتاجية وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصادات المحلية، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الاكثر كفاءة في ضوء ما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة ،والتوجه نحو الابداع والابتكار وبما يضمن له القدرة على المواكبة والتأثير الايجابي في عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر ، وقد اعتمدت العديد من الدول التحول نحو القطاع الخاص للتغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي ورفع مستوى كفاءته وتقليل الاعتماد على الدولة ،إذ انه وبالرغم مما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ظل تزايد مكانة القطاع العام وأهميته فانه يبقى ذا تواجد محوري ورئيس لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الاقتصادي ،وفي العراق خاصة وبسب التغيرات الجوهرية ،ظهرت الحاجة الماسة إلى ادراك اهمية القطاع الخاص وحاجة البلد إليه لتوفير الكثير من الاستثمارات وفرص العمل وتقليل ظاهرة البطالة لأنها اصبحت إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه بلدان العالم سواء كانت

المتقدمة أو النامية ،وتبرز خطورة هذه المشكلة في العراق ان معدلات البطالة في حالة تزايد مستمر، فلا بد من الوقوف بشكل رئيس إلى جانب الدولة في توليد الناتج المحلي وبناء قواعد التنمية الانتاجية للمجتمع .

أسباب اختيار الموضوع:

لا بد لكل صنعة من صانع ولكل اختيار سببه وكان سبب اختياري لعنوان البحث الآتي:

١- أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية .

٢- سوء استغلال القطاع الخاص، وعدم اعطائه الاهتمام الكافي .

هدف البحث :

١- يهدف البحث إلى التعرف على بيان اهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

٢- المساهمة في زيادة حجم المشاريع التنموية ،ورفع مستوى دخل الافراد ،وتحقيق فرص الكفاءة في فرص العمل.

٣- تحقيق الكفاية وزيادة الإنتاج لسد حاجات المجتمع الأساسية.

اهمية البحث : تكمن أهمية الدراسة في الأمور التالية :

١- بيان دور القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية الاقتصادية بجانب القطاعات الحكومية للتشغيل الأمثل وزيادة مستويات الدخل القومي.

٢- تطوير النشاطات الانتاجية،وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.

٣- تسليط الضوء على القطاع الخاص وزيادة الاهتمام به ،لما له من دور فعال في التنمية الافتصادية.

٤- تحفيز وتنمية الطاقات البشرية، وتوفير فرص عمل للتقليل من حجم البطالة.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في دراسة التحديات والايجابيات للقطاع الخاص ومدى تأثيرها على البطالة المتفاقم في البلد.

هيكلية البحث :

لغرض الوصول إلى أهمية البحث ،فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :ماهية القطاع الخاص، وقد اشتمل على ثلاثة مطالب:الأول :مفهومه ،الثاني: نشأته التاريخية ،الثالث: مقوماته ،المبحث الثاني: اهمية واهداف القطاع الخاص ،وقد اشتمل على مطلبين:الأول: اهميته ،الثاني:أهدافه ،المبحث الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في العراق وسبل النهوض،وقد اشتمل على مطلبين:الأول: معوقات القطاع الخاص ،الثاني: سبل النهوض ،وانتهى البحث بالخاتمة والتوصيات.

المطلب الاول

مفهوم القطاع الخاص

إن التطور السريع الذي حدث في الساحة الاقتصادية لم يعد يسمح للقطاع العام الهيمنة المطلقة على المجال الاقتصادي ،لا سيما بعد بيان قصوره في القيام بهذه الوظيفة وانعدام الكفاءة الانتاجية ،وبهذا اصبحت السمة البارزة لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية تزايد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ،وتراجع دور الدولة بعد ان كان المحرك الاساس للتنمية.

لقد ظهرت عدة تعريفات مختلفة للقطاع الخاص ،تعكس الاختلافات الفكرية للمهتمين بالموضوع ،فعرفه البعض بأنه (قطاع في الاقتصاد الوطني ،يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ،وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطة العامة)

وكما عرفه البعض بشكله العام :(ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة ،ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية)[١]

وكما عرف بأنّه :(النشاط الاقتصادي الذي يملكه ويديره الأفراد، أو شركات الأفراد أو المساهمة، فهو يشتمل على الأنشطة الاقتصادية المتنوعة؛ تجارية وصناعية وزراعية تقوم على الملكية الخاصة)[٢].

وعرف ايضا بأنه:(القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الاعمال ،وتتولى آليات السوق وتوجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية ،وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن)[٣] .

ويرى بعض الاقتصاديين أن القطاع الخاص :هو قطاع الاقتصاد القومي الذي تكون فيه الملكية خاصة وفيه يتم تخصيص الموارد الانتاجية من خلال قوى السوق وليس من خلال مؤسسات الدولة [٤].

ومن خلال التعاريف السابقة ذكرها بتبين ان القطاع الخاص: هو الجزء المكمل لدور الدولة في الاقتصاد ،والذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها المملوك لجهات غير الجهات الرسمية في الدولة.

المطلب الثاني

نشأة القطاع الخاص التاريخية

يعد القطاع الخاص جزء لا يتجزأ من منظومة الحياة في أي بلد ،وفي وقتنا المعاصر اصبح هذا القطاع الداعم للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى توفير الخدمات والسلع والمنتجات الاساسية للمواطنين ،فضلا عن إسهامه في توفير فرص عمل واسعة في مختلف المجالات ،وبالتالي يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي [٥] إلا إن الاضطرابات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة وعدم التوازن في القطاعات التنموية والانتاجية طيلة السنوات الماضية

،انعكست على دور وأداء القطاع الخاص في العراق من أداء دوره الفاعل في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وعلى هذا فلا بد ان نبين بعض الفترات التي مر بها القطاع الخاص وهي كالتالي:

الفترة الأولى: احتل القطاع الخاص مكانة مهمة في سلم اهتمامات الدولة ،وتحديدا منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م،حتى عام ١٩٥٠م ،والتي منحته الكثير من أشكال الدعم والمساعدة المادية ،ولعل ضعف الامكانات المادية للدولة مقارنة بإمكانات النخب في القطاع الخاص الذي تصدره كبار ملاك الاراضي والتجار وكبار المستثمرين من أصحاب الملكيات الضخمة ،تعد من أقوى الاسباب تفسيرا لأتساع دور أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد اتضح اهتمام الدولة بالنشاط الخاص من خلال إصدار سلسلة من التشريعات القانونية الخاصة ،ومنها قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤٤،عام ١٩٢٩م،الذي أسهم في تشجيع المستثمرين العراقيين ،إذ حدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ،ومن الضرائب الكمركية للمكائن والمواد الخام لمدة خمس عشرة سنة ،وللعقارات لمدة عشر سنوات ،وإصدار قانون المصرف الزراعي،رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠م،الذي أدى دورا محوريا في تشجيع الحركة الصناعية بالبلد .[٦]

اما الفترة الثانية الممتدة بين (١٩٥٠-١٩٥٨م):في عام ١٩٥٠م أعادت الشركات النفطية النظر بالإيرادات المدفوعة للدولة وزادتها إلى ٦ شلنات للبرميل الواحد ،هذه الزيادة وارتفاع الانتاج أدتا إلى زيادة الإيرادات فقامت الدولة بإنشاء مجلس الاعمار ،وأعلنت عن برامج التنمية والتطوير الذي اهتم بالدرجة الأولى بالاستثمار في مشاريع الري وبناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات وغير ذلك ،ونتيجة لنمو الواردات السريع وارتفاع الدخول وحصول العراقيين على مناقصات ثانوية لمشاريع الاعمار من جهة ،وتشجيع الدولة للقطاع الخاص ،مع ترك مجالات استثمارية له من جهة اخرى ،أدى كل إلى ازدهار نسبي في القطاع الخاص ،الأمر الذي أدى إلى ظهور قوى منظمة ممثلة للقطاع الخاص كاتحاد الصناعات العراقي مدافعا عن حقوق الصناعة والصناعيين ،وهكذا كان

التوسع في دور القطاع الخاص مدعما من قيل الدولة وليس مزاحما أو منافسا في نشاطاته الانتاجية [٧].

وأما الفترة الثالثة: ما بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨م،وسيطرة الايدولوجيات المتنوعة والاتجاهات التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص ،وتوجيه مسار الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد المخطط ،وتبني التخطيط المركزي القائم على التوجه والرقابة المركزيين ،وكان على رأس تلك التوجيهات ،إصدار قانون الاصلاح الزراعي،عام ١٩٥٨م،والذي تم في تجريد كبار مالكي الأراضي الزراعية عن معظم ملكياتهم الزراعية ،لغرض انصاف المزارعين واستحداث نهضة زراعية ،فضلا عن الغاء مجلس وزارة الاعمار ،واحلت مكانه مجلس وزارة التخطيط ،الذي اصبح فيه القطاع العام المهيمن على الانشطة الاقتصادية ،وخاصة القطاع الصناعي ،فأقيم الكثير من المشاريع الصناعية العامة[٨] .

أما الفترة الرابعة عام ١٩٦٤م،تعرض القطاع الخاص إلى ضربة قاصمة غير مبررة من الناحية الاقتصادية في حينها، وهو تأميم جميع صناعات القطاع الخاص التي زاد رأس مالها عل ٧٠ ألف دينار ،واصدرت الحكومة عدة قوانين تم بموجبها رسم الحدود الفاصلة بين القطاع العام والخاص ،بحيث أصبحت جميع المشاريع الصناعية الكبيرة ،وقطاعات البنوك، وشركات التأمين وغيرها ضمن القطاع العام ،ولا مجال بعد ذلك لإنشاء شركات خاصة فيه،مما أضعف من مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ،التي تديرها الدولة وغياب الثقة والطمأنينة ،ولا يمكن للقطاع الخاص ان يعمل في مجال غير آمن .[٩]

وأما الفترة الخامسة: فقد شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ١٩٨٧م، تغيرات وإصلاحات اقتصادية وادارية تم بموجبها تشخيص مواطن الضعف والقصور في أنشطة القطاع العام وفتح المنافذ والقنوات أمام النشاط الخاص ليأخذ دورا فاعلا ومتزايدا في أنشطة وميادين الانتاج الاقتصادية وانواعها المختلفة ،وتجلت نتائج الإصلاحات بوضوح خلال سنوات الحصار الاقتصادي ،إذ برز للقطاع الخاص دورا مؤثرا في إدارة النشاط التجاري والانتاجي وتمكن من تلبية حاجات المجتمع من السلع

الغذائية والزراعية والتنموية برغم الحظر الدولي الشديد المفروض ،كذلك أصبح القطاع الزراعي بأغلب أنشطته بيد النشاط الخاص (انتاج وتسويق)وانشطة واسعة اخرى من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات .[١٠]

أما الفترة السادسة من عام (٢٠٠٠م) إلى ما بعد (٢٠٠٣م)،في عام (٢٠٠٠) فقد ساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مساهمة فعالة سواء في القطاعات الزراعية والسكنية والخدمية وقطاع النقل والبنوك وغيرها،وبعد ذلك شهدت المرحلة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣م،انتكاسة حقيقية للقطاع الخاص العراقي نتيجة توقف المشاريع الصناعية الخاصة سواء بسبب التدمير الذي خلفته الحرب أو ارتفاع تكاليف الانتاج وانعدام الطلب المحلي على منتجاته واغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة[١١].

وأما الفترة السابعة من عام (٢٠١٣-٢٠٣٠م)فقد قدمت مسودة من مجلس الوزراء،وهذه الاستراتيجية هي حصيلة التعاون بين الدولة والقطاع الخاص ووكالات الامم المتحدة التي شاركت في تنفيذ برنامج تطوير القطاع الخاص للعراق للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٢م)مع مساهمات من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي، وهذه الاستراتيجية أكدت على بناء قطاع خاص قوي ومستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا يعمل على خلق فرص عمل وتحسين مستوى معيشة السكان.[١٢]

المطلب الثالث

مقومات القطاع الخاص

إن تفعيل دور القطاع الخاص العراقي وبناءه بناء وطنيا يلبي متطلبات المرحلة، يتطلب تظافر الكثير من المقومات والعوامل والارادات والنوايا والجهود، فالتطور السريع الذي حدث في الساحة الاقتصادية العالمية ،لم يسمح للقطاع العام الهيمنة المطلقة على المجالات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية ،ولا سيما بعد ان أدت هذه الهيمنة في بعض البلاد إلى المزيد من الفساد والتسيب وقلة

الكفاءة الانتاجية ،وقد اتجهت أكثر البلدان المختلفة إلى تطبيق سياسة القطاع الخاص ولنجاحه ،وعدم تعرضه للتهميش لا بد من توفر مجموعة من المقومات أهمها :

١- وضوح الهدف للقطاع الخاص ،وهو هدف واحد الربح الاقصى.

٢- توظيف العدد الضروري من العمال لتحقيق الإنتاجية .

٣- التوسيع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب، أي للقطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا، وعاقبة المقصرين.

٤- المنافسة سرعة الانجاز والتمتع بالتقنية والحيوية .[١٣]

٥- ادراك الأفراد والمجتمع لأهمية المدخرات :فالقطاع الخاص يكتب له النجاح متى كان الفرد والمجتمع مدركا لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة ،مما يحقق زيادة في الانتاجية وغيرها.

٦- إن عملية النجاح والاستمرار في السوق التنافسي يتوجب على رجال الاعمال الإبداع في التنظيم الذي يؤدي إلى حسن التوفيق بين عناصر الإنتاج ،والتنسيق بينها والاختيار الأمثل للتوليفة المثلى اللازمة لقيام العملية الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية [١٤]

٧- الاستفادة من المهارات والمعرفة ،فرأس المال البشري المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا يعطي للشركات ميزة تنافسية في قدراتها التنظيمية ، وكفاءتها الادارية بما في ذلك إدارة القوى العاملة ،والمهارات والتعليم وقابلية التأقلم الخاصة بموظفيها.[١٥] ، إذ إن قضايا الإنتاج والإنتاجية مرتبطة ارتباطا عضويا مع الإمكانات المعرفية والمهنية للقوى العاملة [١٦] إذ لا بد من توفر القوى العاملة المزودة بالمعارف العلمية والتطبيقية الكافية لتشغيل الآلات المعقدة، كما لا بد من وجود المنظمين المجددين القادرين على تكييف التكنلوجيا مع حاجات المجتمع، ويتضمن التقدم التكنلوجي نقل المعرفة العلمية من المجال النظري إلى حيز التطبيق والعمل والاستفادة منه في إنجاز الأعمال [١٧]

٨- التخطيط: وقبل الولوج في أهمية التخطيط لا بد من بيان تعريف له، فالتخطيط هو:العملية الذهنية والاختيار الواعي المنظم الذي يقوم على اختيار أنسب الوسائل المتاحة للأمور ذات الأولوية من أجل تحقيق أفضل الأهداف ، فهو يهتم بالحقائق ويربط بعضها ببعض لإنجاز

نتائج تؤدي إلى بلوغ الغايات المطلوبة، ويغلب عليه الطابع التكاملي ويهتم التخطيط عادة بمستقبل النشاط الاقتصادي والتصرفات المحتملة في المستقبل [١٨] وفي هذا العصر الذي نعيش فيه الآن، أصبح التخطيط أداة المهتمين بالتنمية الاقتصادية لضبط الطاقات البشرية والطبيعية واستغلالها لتحقيق مصالح المجتمع، والحصول على مستوى أفضل من الإنتاج ، والوصول بهم إلى درجة التقدم والرفاهية [١٩] فأصبحت قيمة الموارد البشرية تقوم على التخطيط، وحسن التدبير، وذلك يقتضي دراسة الواقع الذي يعيشه الفرد والمجتمعات وتحليليه بإيجابيات وسلبياته، ووضع الحلول لمعالجة المشكلات، ودراسة التوقعات المستقبلية بالمقاييس العلمية [٢٠]

٩- حسن استغلال الموارد المتاحة: حسن استغلال الموارد الاقتصادية، والإمكانات المادية للأمة، بحيث لا تهدر شيئا منه، والمحافظة عليها باعتبارها أمانة يجب أن ترعى، ونعمة يجب ان يُشكر الله تعالى باستخدامها أحسن استخدام.[٢١]

المبحث الثاني

المطلب الاول

اهمية القطاع الخاص

يعد هذا القطاع في العراق ذا أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد والمجتمع ككل لأنه يمثل العمود الفقري لاقتصاد السوق ،وله دور كبير في تخصيص واستثمار الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الاكثر جودة وكفاءة، وهذا مما يؤدي الى تحقيق المكاسب وزيادة قدرة القطاع التنافسية أمام المنظمات الأخرى ويساعد على تقليل الأعباء الملقاة على الميزانية العامة من خلال تخلص الدولة من بعض الانشطة العامة ،وجعل القطاع الخاص يقوم بها، ويمكن توضيح ايجابيات وفوائد وجود هذا القطاع من خلال ما يأتي:

١- يساهم القطاع الخاص في توفير بعض متطلبات الأمن الغذائي في العراق ،حيث ينضوي في ظله العديد من الشركات التي تمارس نشاطا اقتصاديا متنوعا التي تسهم بنسبة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما تحققه من قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني

،فضلا عن سد جزء من حاجة السوق المحلية من المحاصيل الضرورية [٢٢].

٢- مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية : تكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية خاصة باعتبارها المصدر الرئيسي للموارد المالية بالعملة الصعبة ،والوسيلة الاساسية لتمويل البرامج التنموية بها وذلك بالنظر إلى ضعف وتفكك هيكل اقتصاديات هذه الدول وتبعيته المفرطة لاقتصاديات الدول المصنعة.[٢٣]

٣- تكمن اهمية القطاع التجاري الخاص في العراق من خلال دوره في عملية التنمية الاقتصادية بسب حاجة العملية التنموية إلى السلع الرأسمالية اللازمة لإعادة الإعمار وبناء الطاقات الانتاجية في الاقتصاد العراقي ،إذ ارتفعت استيرادات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية من(٩٥)مليار دينار عام ٢٠٠٢إلى(٩٨٩٤)مليار دينار عام ٢٠٠٨،ونظرا لارتفاع الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية بعد تحسين القدرة الشرائية للقطاع العائلي ارتفعت استيرادات القطاع الخاص من السلع الاستهلاكية(٢٨٧)مليار دينار عام ٢٠٠٢ إلى (٣٢٨٩)مليار دينار عام ٢٠٠٨،ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد العراقي على الاسواق الخارجية للحصول على احتياجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية،ومن ثم حجم التبعية المتزايدة للخارج ،مما ينعكس ذلك على حساسية الاقتصاد العراقي للتغيرات الخارجية كالاسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية.[٢٤]

٤- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل والحد من البطالة :لقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية ،حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني ،ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين [٢٥] ، والحد من ظاهرة البطالة المنتشرة في البلد والبالغة أكثر ٠/٠٥٠ من مجموع القوى العاملة حيث يبلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد أكثر من ٣٤ ألف مشروع مسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقية ومديرية التنمية الصناعية ،واكثر من ثلاث أضعاف هذا العدد منتشر على شكل ورش صغيرة غير مسجلة ،وهذا الكم الهائل من المشاريع والورش بإمكانه استيعاب أكثر من ٩٠٠ ألف عاطل عن

العمل .[٢٦]

٥- سد حاجة السوق من المنتجات المختلفة :حيث ان منتجات القطاع الخاص وخدماته تأخذ حيزا معقولا من سلة المنتجات الوطنية وهي منتجات تتصف بالجودة والمواصفات المقبولة لدى المستهلك العراقي بما توفره من مواصفات النمط الاستهلاكي في العراق إضافة إلى معقولية أسعارها مقارنة بالمستورد منها ،وهي في هذه الخاصية يفترض أن تقف بوجه الصناعات الاجنبية التي تحاول سحق الصناعات الوطنية ،وبالتالي تعمل على سد جزء مهم من المنتجات على المستوى المحلي.[٢٧]

٦- يعمل القطاع الخاص على رفع الكفاءة الاقتصادية لوحدات النشاط الاقتصادي عن طريق ترشيد ممارسة هذا النشاط بتخفيض التكاليف الإنتاجية والبيعية والتسويقية ،وكما يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على الاستثمار وعلى التنمية الذاتية المتواصلة مع زيادة الفائض الاقتصادي والتراكم الرأس مالي.[٢٨]

٧- تصحيح الوضع الاقتصادي ،وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وتخفيف الاعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية [٢٩].

٨- يعمل القطاع الخاص على تحفيز الشركات على القيام بالبحوث والتطوير ، وإدخال السلع وطرق الإنتاج الجديدة إلى السوق ، وعدم تشجيع هياكل الإنتاج غير المرنة ، وهذا ما دعا إليه الإسلام ، أي إلى استخدام أحدث أساليب الإبداع والتطوير ،من خلال البحث العلمي والتطور التقني، من أجل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية التي تصب في صالح الفرد والمجتمع، لقول رسول الله (ﷺ):((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ)) [٣٠] وهذا يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لزيادة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية ،وذلك بتعزيز المزاحمة السوقية [٣١].

٩- يعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية الذاتية تخليص الاقتصاد الوطني من براثن التخلف والتبعية الاقتصادية، إلا أنه من الضروري ان يراعي في اختيار المشروعات التي تتصدي لمشكلة التبعية وتسهم في علاجها كالمشروعات في القطاع الزراعي والصناعي وغير ذلك، حيث إنه من الواضح أن الدول العربية ومن بينها العراق، تعتبر منطقة عجز

غذائي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي ،ولا ننسى ما يترتب على استيراد الغذاء من آثار علي ميزان المدفوعات وجهود التنمية الاقتصادية في هذه الدول والمخاطر السياسية التي من الممكن أن تقع البلاد في إسارها يوماً ما خاصة وأن الغذاء أصبح يستخدم سلاحاً من قبل مصدريه متي اقتضت مصالحهم ذلك. [٣٢]

١٠- يعمل القطاع الخاص على وجود المنافسة بين المنشاة الاقتصادية وهذا يدفع عمليا بالاعتماد على الكفاءات العلمية والتكنلوجية والسعي نحو تحقيق المزيد من الابتكار والتطوير مما يساعد على النهوض الاقتصادي في البلاد وهذا مما يؤدي إلى التنافس العادل الذي يشجع الأفراد على بذل أقصى مجهود يفيدهم ويفيد الإنسانية ، بازدهار الحياة وزيادة الإنتاج [٣٣].

١١- نمو القطاع الخاص واتساع دوره في عملية التنمية يمكن ان يمثل دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال إنضاج مجال اقتصادي مستقل عن الدولة وسيطرتها كما ان هذا التطور يسهم في تقوية بعض منظمات المجتمع المدني وتأكيد استقلاليتها عن الدولة ثم ان تطور دور القطاع الخاص يفضي إلى المطالبة والتدخل في سياسات الدولة والمشاركة في القرار السياسي وهذا بحد ذاته يعني نضوج وتعميق التجربة الديمقراطية.[٣٤]

المطلب الثاني

اهداف القطاع الخاص

لا يخفى على أحد اهمية ودور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني ومساهمته في توفير فرص عمل للقضاء على البطالة المتفاقمة في البلد، لهذا أهتمت به كثير من الدول واعطته المساحة الواسعة وقدمت يد العون والمساعدة لتوليد كثير من الاستثمارات المهمة والضرورية التي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي وزيادة الناتج القومي والاستقرار الجماعي ،وهذا لا يتحقق إلا بتوفير الأمن والقضاء على أي مظهر يشير إلى الانفلات الأمني ،فالاستثمارات المحلية والاجنبية لا تستقطبها سوى بيئة آمنة يسودها القانون ،اذن يمكن القول ان هناك مجموعة من الاهداف تقتضي بوجود هذا القطاع الحيوي وهي:

١- تحقيق الخير والرفاهية والنفع العام عن طريق المنافسة العامة العادلة بين المنتجين سواء كانت شركات أو مؤسسات أفراد؛لأن المنافسة العادلة بين المنتجين مطلب مهم في الحياة الاقتصادية ،إذن انها توزع الأنشطة الاقتصادية بين أفراد المجتمع ومؤسساته ،وتتيح له مزيدا من الفرص التي تعمل على تحقيق التعادل بين انشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢- عدم اشغال الدولة بأمور انتاجية يتمكن الافراد من تحقيقها ،لأن مسئولية الدولة تجاه رعاياها كبيرة وعظيمة ،فهي الحارس الأمين ،فالدولة يجب أن تتفرغ للمهام الكبيرة ،كإعداد العدة لحماية البلاد والعباد.[٣٥]

٣- يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم في التنافس العادل الذي يهتم بتحسين الإنتاج ، وتخفيض تكاليفه ضمن نطاق القيم والمثل التي أمر بها الاسلام ،ويجعل منها أداة خير للانسانية كلها [٣٦] .

٤- رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد ، بما تقدمه من حافز قوي لكفاءة الإنتاج، واستخدام أحدث طرائق التصنيع وتطويرها [٣٧].

٥- تحقيق تكامل افضل لاقتصاد العراق مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية.

٦- إعادة تموضع العراق بين الاقتصادات الرائدة في المنطقة.

٧- المساهمة في تحسين تصنيفات السوق المحلية في العراق في ميدان الأعمال. [٣٨]

٨- يساهم في إعادة هيكلة شركات القطاع العام اقتصادياً لتصبح الشركات قادرة على تحقيق معدل عائد اقتصادي مناسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة للشركة في ظل نظام تشغيل اقتصادي.

٩- يساهم القطاع الخاص في إعادة هيكلة شركات القطاع العام من الناحية الفنية وذلك بتوفير المعدات الإنتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والقوى البشرية المدربة [٣٩]

المبحث الثالث

المطلب الاول

معوقات القطاع الخاص

يواجه العراق منذ عقود من الزمن تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ،سببها السياق التاريخي لتطوره السياسي ،والمشكلات التي واجهها منذ قيام الدولة فلذلك نجد ان القطاع الخاص على اختلاف أنشطته يواجه مشكلات مختلفة ومتنوعة تجعله على مفترق طرق مليئة بالمخاطر والمشاكل على تحقيق النجاح الحقيقي ، وفي ضوء واقع السياسات الحكومية القائمة ،نرى أن القطاع الخاص المحلي غير مؤهل لقيادة عملية التنمية في العراق في الوقت الحاضر ،حتى يزيل جميع العقبات التي أمامه ،وسنحاول بإيجاز من خلال النقاط التالية بيان أهم هذه التحديات:

١- عدم وجود رؤية واضحة لحوكمة القطاع الخاص.

٢- غياب إطار عمل واضح للدولة ،ينظم عملية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

٣- ضعف جاهزية الجهات الحكومية للتعامل بفاعلية مع القطاع الخاص.

٤- ضعف وعي القطاع الخاص لدوره في المسؤولية الاجتماعية وضعف استعداده لتحمل الاعباء المترتبة عليه.

٥- عدم الثقة في توجهات إعادة هيكلة الشركات العامة وممارستها لدى المؤسسات الحكومية وشيوع ظاهرة الخوف من الخصخصة بأشكالها المختلفة لدى جميع اصحاب المصلحة المعنيين بها .

٦- تداعيات تدهور الوضع الأمني والاقتصادي.[٤٠]

٧- ضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة به،وهي قانون الاستثمار ،وقانون حماية المنتوج الوطني ،إذ لا يعتبر القطاع الخاص شريكا رئيسيا في عملية التنمية.

٨- عجز القطاع المصرفي عن القيام بدور أكبر في توسيع دائرة الائتمان وتوفير القروض اللازمة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.[٤١]

٩- وجود منافسة غير عادلة من جانب القطاع العام.

١٠- تضرر البنية التحتية المادية وعدم كفاية إمدادات الطاقة.

١١- غياب حوار دائم بين الحكومة والقطاع الخاص.[٤٢]

١٢- غياب القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص ،إذ لا يوجد تشريع قانوني يحمي

العاملين في هذا القطاع لتنظيم العمل بين العمال وأرباب العمل الذين يقومون بتسريح العاملين ،فضلا عن ذلك عدم وجود الحقوق التقاعدية والضمانات الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص الأمر الذي جعله حاليا غير مضمون العمل فيه .[٤٣] ،لذلك يجب تشجيع مشاركة العاملين فيه من خلال إجراء تحديث شامل لقوانين العمل المرتبطة منها بمكافأة نهاية الخدمة ومنافع الاجازات وتوقيفات الضمان الاجتماعي وارتفاع الاجور وغير ذلك من القوانين

١٣- المساعدة التسويقية :والتي ما تزال قاصرة عن مساعدة النشاط الخاص في عرض منتجاته في الاسواق والمعارض و اسواق التصدير ، او في مجال توفير دورات لتطوير اصحاب العمل في التسويق واعداد الخطط واساليب حساب التكاليف وتحديد الاسعار وتقنيات الترويج والاعلان والمبيعات [٤٤]

١٤- ضعف التنظيم وخلل البنيان الداخلي: فهذا الضعف يؤدي إلى خلخلة موقع المؤسسة وإضعاف قدرتها على الصمود والاستقرار أمام المتغيرات والتحديات المتسارعة والمستمرة، وكما يؤدي إلى إحباط العاملين، ومن ثَم قد تفقد الكثير من الشركات المصداقية والثقة أمام العاملين فيها والمتعاملين معها وعملائها ،ويُقصد بالتنظيم: اللوائح الداخلية الشاملة المدروسة، وأنظمة التقييم الموضوعية للعاملين ولأقسام المؤسسة، كما يُقصد بالتنظيم: الإجراءات والسياسات والنماذج وبرامج الحاسب الآلي الشاملة التي تساهم في تحقيق جَوْدة الأداء وكفاءته، وتوفير الجهد والوقت والمال، مع الخدمة الممتازة للعملاء. ويحتاج بناء التنظيم السليم وتحقيقه في أي مؤسسة إلى جهود مهنية وعملية ودراسة واقعية، وإلى مشاركة فاعلة من جميع العاملين في المؤسسة وعملائها [٤٥]،فكلما تسلح الإنسان بالعلم والتكنلوجيا الحديثة والتنظيم الإداري الكفء، استطاع أن يتحكم في هذه المؤسسات، واستطاع النهوض والارتفاع بمستوى معيشة الشعوب[٤٦].

١٥- السياسات الاقتصادية الكلية :وهذه السياسات ما تزال متحيزة إلى القطاع العام ،ويلاحظ ذلك من خلال السياسات النقدية والتجارية والمالية والضريبية التي تنتهجها الحكومة حيث تغطي الدولة كافة التكاليف والنفقات التشغيلية والاستثمارية ووضع نظم

وحوافز وتقديم امتيازات ومزايا فضلا عن الامان الوظيفي التي يتمتع بها العاملين في القطاع العام ،وهذا ما لا نجده في القطاع الخاص .[٤٧]

١٦- الكفاءات البشرية: برغم أن العنصر البشري ، هو أهم موارد أية مؤسسة تبحث عن النجاح، وهو سر نجاحها أو إخفاقها؛ إلا أن كثيراً من القطاعات لا تتعامل مع ما يتعلق بهذا المورد بالمستوى الذي يستحقه، دعما وتنمية واختيارا. وتواجه الكثير من المؤسسات تحدياً حقيقياً بخصوص الاختيار الصحيح للمكان الصحيح مع التنمية الصحيحة المستمرة للعناصر البشرية، وإن المؤسسات الناجحة التي تبحث عن النجاح والريادة في عالم الأعمال المضطرب وسريع التغير، هي التي تستثمر استثماراً حقيقياً مدروساً ومنظماً في الموارد البشرية، من وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ومنحه الحقوق والميزات المناسبة، ثم بالتحفيز المستمر والتنمية المستمرة لهذه الموارد البشرية بمختلف الوسائل، فضلاً عن التعامل السليم مع مشاكل هذه الموارد البشرية وقصورها.[٤٨] فالعنصر البشري أساس العملية التنموية وهدفها، وعنصر أساسا ومهم من عناصر الإنتاج، فالقوة البشرية العاملة في القطاع الخاص، من أهم العناصر الداخلة في عملية الإنتاج ، وتمثل نسبة عالية من إجمالي اليد العاملة للبلاد ومن ثم فإن الاستغلال الجيد لهذه القوة يفيد المجتمع ويزيد الدخل القومي[٤٩]فالسبب الأهم لتطور إدارة الموارد البشرية وزيادة الاهتمام بها، يرجع إلى عاملين رئيسين هما:

أ- اكتشاف أهمية الأداء البشري كمحدد أساسي للكفاءة الإنتاجية، وهذا معناه أن الفرد بما يملكه من مهارات وقدرات، وما يتمتع به من دوافع للعمل، هو العنصر الأساسي في تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

ب- اكتشاف أهمية وقدرة إدارة الموارد البشرية في توجيه الأداء البشري، والتأثير عليه بما يحقق المزيد من الكفاءات الإنتاجية في القطاع الخاص، وهذا يجعل للقطاع من خلال حسن أداء الموارد البشرية لوظائفها تستطيع أن توفر للقطاع أحسن العناصر البشرية ذات الكفاءات والمهارات، الأمر الذي يحقق قدرة أعلى في زيادة الإنتاجية، وتحسينها وتحقيق اهداف القطاع الخاص[٥٠].

المطلب الثاني

سبل النهوض بالقطاع الخاص

إن عملية وضع هيكلية معينة لتطوير وتحسين القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تنشأ من خلال عدد من الإجراءات والآليات مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة العقبات والاخفاقات التي تواجه تنمية وتطوير هذا القطاع ،وهذا مما يعين على اتخاذ إجراءات وقوانين سليمة ومثمرة لعمل هذا القطاع بكفاءة عالية وتحسين أدائه في النشاط الاقتصادي ،وعلى هذا الأساس نضع بعض الآليات التي تساعد على تطوير هذا القطاع ، وهي كما يلي:

١- توسيع دور الاقراض المصرفي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢- المشاركة في تأسيس شركات خاصة (الشركات القابضة المصرفية)لغرض تنويع انشطة البنوك من جهة ،ولغرض تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل من خلال مشاريع القطاع الخاص (الانتاجية والخدمية)والتي تقوم بتمويلها.

٣- فتح باب المشاركة الاجنبية من خلال عقد شراكة بين الشركة الاقليمية من جهة وشركة القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف بالاستثمار من جهة أخرى من خلال سن التشريعات الجاذبة له وتخفيف القيود على المستثمر الأجنبي.[٥١]

٤- اعتماد سياسة نقدية ومالية جديدة تؤدي إلى إصلاح شامل وإعادة هيكلية القطاع المالي والمصرفي العراقي مع التأكيد على هيكلية القطاع المصرفي الحكومي .

٥- المساهمة في ضمان معايير الجودة للمنتجات والخدمات المحلية والمستورة.

٦- التعاون والمساهمة مع المؤسسات ذات العلاقة في تأهيل وتدريب الموارد البشرية المتخصصة في القطاع الخاص.

٧- تشيع المصارف الخاصة في الاستثمار في المشاريع الاقتصادية بما يعزز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والإسراع بالتعديلات التشريعية لتحقيق هذا الهدف.[٥٢]

٨- الرعاية الحكومية :يحتاج القطاع الخاص إلى رعاية حكومية جادة لإسناده من أجل تحقيق نهوض وتطور بالقطاعات كافة ،وتشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية،والتقييد

بإجازة الاستيرد،وذلك لإعطاء حماية للمنتج المحلي من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية .[٥٣] ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات مثل التعليم

٩- اهمية الحد من الفساد الاداري والمالي الذي يؤدي إلى تأخر التقدم والتطور بالمؤسسات وضياع الكثير من الموارد الاقتصادية ويعطل المشاريع التنموية ويهدر المال العام.

١٠- انشاء مراكز علمية متخصصة تهتم بالبحوث والاختراعات ودعمها والحفاظ على ديمومتها.[٥٤]

١١- إعداد دراسة جدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،والتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية.

١٢- القيام ببرامج حاضنات الأعمال لغرض توفير المناخ والمقومات اللازمة لقيام نشاط صناعي وخدمي وتقديم رعاية فنية مؤهلة كما هو الحال في الدول المتقدمة .[٥٥]

١٣- إصدار القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة لمعالجة مشكلة العمالة الفائضة وتسريح العمال أو إحالتهم إلى التقاعد ،إذ أن ذلك يعد من المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تضاف إلى المشكلة الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي مشكلة البطالة التي تجاوزت نسبة (٧٠ ٠/٠)في ظل ظروف الاحتلال وتسريح الأعداد الكبيرة من مؤسسات الدولة المختلفة.[٥٦]

١٤- سيطرة الدولة على القطاع المالي والمصرفي وعجز هذا القطاع عن تلبية متطلبات القطاع الخاص من رأس مال وأداء دوره في تعبة مدخرات المؤسسات والأفراد وتحويلها إلى استثمارات في القطاعات الانتاجية للقطاع الخاص.[٥٧]

١٥- ضرورة إصلاح النظام التعليمي والتدريبي ،من خلال ربط نظام التعليم والتدريب المهني في البلد باحتياجات أسواق العمل المحلية والخارجية ،وتوفير برامج تدريبية متنوعة ومتطورة لرفع كفاءة القوى العاملة ،وتوفير برامج لإعادة تدريب العاطلين عن العمل لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الفنية والعملية.

١٦- إعادة تأهيل البنية التحتية التي توفر بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمار.

١٧- توفير كافة أنواع الحماية والأمن ،والقضاء على أي مظهر يشير إلى الانفلات الأمني ،فالاستثمارات المحلية والأجنبية لا تستقطبها سوى بيئة آمنة يسودها القانون.[٥٨]

١٨- التطبيق الصارم لقاعدة أو عنصر الإلزام ،في تنفيذ القوانين القائمة (والنافذة)حاليا ،والقوانين والتعديلات التي ستصدر لاحقا، وارساء الأسس الكفيلة بانتهاج أعلى درجات الانضباط المؤسسي في تنفيذ السياسات ،والتأكيد على مبدأ تناسق السياسات (النقدية والمالية والتجارية) ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص ،فالعبرة بالنتائج المترتب على انفاذ القانون وبسط سلطته على الجميع ،وليست بتشريعه وإصداره فقط ،والعبرة أيضا بسريان مفعول السياسات ،وانتشار تأثيرها الايجابي ،وتحولها إلى سلوك مؤسسي متناسق ومتكامل وفاعل،وليس بالإعلان عن النية في انتهاجها فقط.[٥٩]

١٩- تطويع الاستراتيجيات الالكترونية الوطنية لكي تلبي المتطلبات الخاصة للمجتمعات المحلية المختلفة ،وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية ،ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية والسابقة.[٦٠]

٢٠- ضرورة شمول القطاع الخاص العراقي بالتخصصات المالية والمنح والقروض المقدمة للعراق من الدول المانحة بموجب مؤتمر مدريد وطوكيو والافادة من خبرات الدول المتقدمة ومؤسساتها لتنمية القطاع الخاص.

٢١- على الدولة مساعدة المنتج المحلي في عملية تصدير منتجاته كي يضمن استمرار عملية الانتاج من خلال مثلا انشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات،وكذلك من خلال مساعدة المنتج في الحصول على المعلومات اللازمة عن الاسواق الخارجية المحتملة كذلك بإنشاء صندوق لدعم الصادرات .[٦١]

٢٢- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص :اشتراك القطاع الخاص والعام في عملية التنمية بهدف الرفع من مستوى التعاون بين مختلف الانشطة الاقتصادية بشكل يسهم في تحقيق المشروع التنموي المنشود ،وهناك بعض الدول النامية الناجحة في جنوب شرق آسيا (اندونيسا،الفلبين،ماليزا،تايلاندا)التي عمل فيها القطاع العام والقطاع الخاص جنبا إلى جنب في ظل خطط وبرامج تنموية تسعى بشكل جاد إلى اللحاق بمصاف الدول الصناعية

والوصول إلى مستواها المتقدم.[٦٢]

٢٣- إن عملية التحول إلى القطاع الخاص لا بد أن تكون عملية مستقلة وغير خاضعة لوصاية أحد ،وأن تكون مستوعبة لظروف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي ،ولا تأخذ بالحسبان أغراض أي جهة عدا مصلحة البلد.[٦٣]

التوصيات

توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد على تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ،وهي كالتالي:

١- ينبغي على صانع القرار أن يتبنى سياسة واضحة المعالم للنهوض بالقطاع الخاص والاستفادة من تجارب الدول الناجحة ،ورفع جميع العقبات والتحديات التي تعيق عمله.

٢- العمل بجد على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، ووقف النزاعات والصراعات الطائفية التي انهكت البلاد والعباد.

٣- العمل على انشاء قطاعات مصرفية لتمويل المشروعات الصغيرة والكبيرة ،والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

٤- تهيئة بيئة تشريعية امنة متكاملة ومتوازنة تأهل القطاع الخاص للعمل والابداع وتجعل منه شريكا أساسيا ومهما للقطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي .

٥- محاربة الفساد الاداري والمالي الذي يعد من اكبر المعضلات التي تواجه النشاط الاقتصادي في العراق.

٦- يجب العمل على اتخاذ اصلاحات واسعة تهيء المناخ المناسب للقطاع الخاص بناءا على وضعية الاقتصاد.

٧- مراقبة القطاع الخاص والتاكد من تحقيق مسؤوليته ،ووضع استراتيجية خاصة للإشراف عليه ومحاسبته .

الاستنتاجات

١- ان توسع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ليس شرطا كافيا

لتحقيق التنمية الاقتصادية ما لم يتوفر مناخ اقتصادي ملائم يشجع على دفع عجلة التنمية إلى الامام.

٢- ان الهدف الرئيس للقطاع الخاص هو محاولة علاج الازمات الاقتصادية التي يمر بها البلد.

٣- إن تشجيع دور القطاع الخاص في العملية التنموية سيخفف العبء الملقى على كاهل الدولة ،ومما يساعد على استقطاب الكثير من الايدي العاملة العاطلة عن العمل .

٤- يساهم القطاع الخاص في تطوير الانتاج المحلي لتمكينه من الاستجابة للاحتياجات الوطنية مما يساعد على خفض الواردات .

٥- يعالج القطاع الخاص مشكلة مهمة وهي القضاء على البطالة وليس فقط على العاطلين عن العمل بل انها تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

في الختام أسأل المولى عز وجل أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يجنبنا الخطأ والزلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

[١] -بيئة ممارسة انشطة الاعمال ودور القطاع الخاص،احمد الكواز،المعهد العربي للتخطيط ،العدد٢٨ ،٢٠٠٨م،ص٧.

[٢] -موسوعة المصطلحات الاقتصادية،ص٣٧٠، نوازل الزكاة (دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة) عبد الله بن منصور الغفيلي ، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض ،ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ،ص٢٥٤.

[٣] -الخصخصة واثرها على التنمية بالدولة النامية ،عبده محمد فضل الربيعي،مكتبة مدبولي للنشر والطباعة – القاهرة،ط١، ٢٠٠٤م،ص ٤٩ .

[٤] -محددات الأداء الاقتصادي لكلا القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، محمد محمود، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية- القاهرة،١٩٩٠م،ص١٠٤.

[٥] –استخدام شركات القطاع الخاص للإعلانات الإلكترونية في التسويق التجاري وانعكاسه على الجمهور العراقي،غزوان ستار كريم،رسالة ماجستير،الجامعة العراقية –كلية الاعلام– بغداد، ٢٠٢١م،ص٥٥.

[٦] –واقع القطاع الخاص في العراق ،د.نبيل جعفر عبد الرضا ،بيداء الزبيدي ،٢٠١٢م،كلية الادارة والاقتصاد،ص٣٣.

[٧] –واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض،م.م.كريم عبيس العزاوي،جامعة بغداد–كلية الادارة والاقتصاد،ص٩.

[٨] – واقع القطاع الخاص في العراق ،د.نبيل جعفر ،ص٣٣.

[٩] –واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به،ص١٢.

[١٠] –القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة،أ.د.حسين عجلان حسن،بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الحادي عشر،ص١٢.

[١١] –اليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق ،منتهى زهير محسن،مجلة دنانير ،العدد١٢، ٢٠١٨م،ص١٧٣.

[١٢] –ممكنات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ،ايهاب عباس الفيصل،مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة بغداد،المجلد١٥،العدد٥٨، ٢٠٢٠م، ص٨٠.

[١٣] –دور القطاع الخاص في التنمية (دراسة حالة الجزائر)زينب رحماني،رسالة ماجستير،جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–كلية الحقوق،الجزائر،٢٠١٥م،ص١٥.

[١٤] –استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤م–٢٠٢٠،هيئة المستشارين –العراق،٢٠١٤م،ص٥٠

[١٥] –دور القطاع الخاص في التنمية (دراسة حالة الجزائر)،ص ١٦.

[16] جغرافية التنمية البشرية في محافظة قنا، محمد شوقي محمد، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب – القاهرة، ٢٠٠١م، ص٥١.

[17] دور التقدم التكنلوجي في تنمية المحاصيل الاستراتيجية وتطويرها، رشا خالد شهب، رسالة ماجستير، جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد، ص١٠.

[18] إدارة مؤسسة الزكاة في المجتمعات المعاصرة، د.فؤاد عبد الله العمر، منشورات ذات السلاسل –الكويت، ١٩٩٦م، ص٦٦.

[19]التنمية في الإسلام،(مفاهيم مناهج وتطبيقات)، د.إبراهيم العسل، المؤسسية الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م ص٢٠٣.

[20] التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، عمر منير حمود، رسالة ماجستير، جامعة بغداد-كلية العلوم الإسلامية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م، ص١٢٢.

[21] دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة –القاهرة، ١٤١٥هـ، ص١٨٤.

[٢٢] – واقع القطاع الخاص في العراق،نبيل جعفر،ص٣٤.

[٢٣] –واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر(دراسة تحليليةخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥)أ.د.مكيد علي ،أ.خليفة أحلام،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –جامعة زيان عاشور-الجزائر،العدد الاقتصادي٣٣(٢٠)،ص٦٣.

[٢٤] –واقع القطاع الخاص في العراق،نبيل جعفر،ص٣٤.

[٢٥] –دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية-دراسة حالة الجزائر-شريط عابد،مجلة الاستراتيجية والتنمية،جامعة مستغانم ،العدد١٠، ٢٠١٧م، ص٢٤٧.

[٢٦] –واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به،م.م.كريم عبيس العزاوي،كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بابل،ص٤٦.

[٢٧] – واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به،م.م.كريم عبيس العزاوي،كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بابل،ص٤٦.

[٢٨]– اللغة الاقتصادية ،د. زيد بن محمد الرماني ،ط١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠م ،دار طويق للنشر والتوزيع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،ص٧٠-٧٢.

[٢٩] – الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق،ص٢٠.

[30] – شعب الايمان ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني ، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: د.عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد ، ا لرياض ، ط١، ١٤٢٣ هـ٢٠٠٣ م٤، /٣٣٤، رقم (٥٣١٣)، ؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد : فيه مصعب بن ثابت ، وثقه ابن حبان ،وضعفه جماعة ،٤ /١٧٥ .

[31] – سياسة التنظيم والمنافسة ، د.عيسى محمد الغزالي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت (جسر التنمية) سلسلة دورية تعني في قضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد الثامن والعشرون ، ٢٠٠٤م ، السنة الثالثة ، ص٤ .

[٣٢] – التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، د. عمر بن فيحان المرزوقي ،الرشد ناشرون ،١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ،٢٤٦/٥.

[33] –آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي ، نجاح ميدني ، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، الجزائر، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م ، ص ١٥٣ ؛ الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، يوسف كمال ، دار الوفاء ، المنصورة، القاهرة ، ط٢، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، ص ١٤٨ .

[٣٤] –واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به،ص٣٠.

[٣٥] –الاقتصاد الاسلامي(أسس ومبادئ وأهداف)،أ.د.عبد الله بن عبد المحسن الطريفي،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية –الرياض،ط١١، ٢٠٠٩م،ص٤٧–٤٨.

[36] – اقتصادنا ، السيد محمد باقر الصدر ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ط٢٠ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م ، ص ٢٨٢–٢٨٤ ؛ الحرية الاقتصادية في الإسلام ،محمود محمد بابللي ، رابطة العالم الاسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠ م ، ص١٤–١٨ .

[٣٧] – العدل جوهر الاقتصاد الإسلامي ، د. ثناء محمد إحسان الحافظ ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠م،ص١٩٣.

[٣٨] – استراتيجية تطور القطاع الخاص(٢٠١٤–٢٠٣٠)،ص١٠.

[٣٩] – اللغة الاقتصادية ،الدكتور، زيد بن محمد الرماني ،ط١، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م ،دار طويق للنشر والتوزيع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،ص٧٠–٧٢.

[٤٠] –القطاع الخاص في العراق،د.حسن لطيف كاظم،شبكة المنظمة العربية غير الحكومية للتنمية –بيروت،ص١٣.

[٤١] – الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق،ص٢٠.

[٤٢] –استراتيجية تطور القطاع الخاص(٢٠١٤–٢٠٣٠)هيئة المستشارين–مجلس الوزراء–العراق،٢٠١٤م،ص٩.

[٤٣] –واقع القطاع الخاص في العراق ،نبيل جعفر عبد الرضا،ص١٠.

[٤٤] – استخدام شركات القطاع الخاص للإعلانات الإلكترونية في التسويق التجاري وانعكاسه على الجمهور العراقي،ص٦٠.

[45] العدد ٢٣٨،،٢١/٢٣٥. جامعة ام القرى، المنتدى الاسلامي، – مجلة البيان ،عبد الله بن عبد اللطيف العقيل،

(46) الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، د.سعيد أبو الفتوح بسيوني، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط١، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م، ص٣٣٠.

٤٧ – استخدام شركات القطاع الخاص للإعلانات الإلكترونية في التسويق التجاري وانعكاسه على الجمهور العراقي،ص٥٩.

٤٨ – مجلة البيان ،العدد ٢٣٨ ،٢١/٢٣٥.

(49) الاقتصاد الزراعي، أ.د.محمد أمين الششتاوي، أ.د.عماد يونس وهدان، جامعة بنها، كلية الزراعة– الجزائر، ٢٠١٣م، ص٢٩.

(50) أهمية تقييم أداء العاملين في إدارة الموارد البشرية، سميرة عبد الصمد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م، ص١٤.

٥١ –الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،سحر قاسم محمد،البنك المركزي العراقي–قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية –العراق،٢٠١١م،ص٢١.

٥٢ –تطوير القطاع الخاص ركيزة أساسية لإصلاح الاقتصاد العراقي،اتحاد المصارف العربية–بيروت،.

٥٣ –اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واسهامه في زيادة الانتاج ،سعدية هلال حسن،هيئة استثمار الديوانية– العراق، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول(حالة الجزائر) محمد الطيب دويس، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، الجزائر، ٢٠٠٥مص٢٨.

٥٤ –عمل الشباب اساس في تنمية القطاع الخاص،منظمة تموز للتنمية البشرية الاجتماعية ،٢٠١٤م،.

٥٥ –دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات ٢٠٠٣– ٢٠١٩م)أ.د.بشير هادي عودة الطائي،جامعة البصرة–مركز دراسات البصرة والخليج العربي،٢٠٢١م،ص٦٢.

٥٦ –القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة ،أ.د.حسين عجلان حسن،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد الحادي عشر،ص٣٤

٥٧ واقع القطاع الخاص ومتطلباته في العراق،خالد جميل البصري،٢٠١٠م،

٥٨ –دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة ،د.رائد محمد حلس،د.محمود حسين عيسى،بحث مقدم الى مؤتمر كلية الاداب والعلوم الانسانية –جامعة الازهر،٢٠١٥م،ص٢٠.

٥٩ –خطة التنمية الوطنية(٢٠١٨–٢٠٢٢)وزارة التخطيط–العراق، ٢٠١٨م، ص١١٥.

[٦٠] -رؤية للقطاع الخاص العربي،منتدى الاعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات-القاهرة ،٢٠٠٣م،ص١٠.

[٦١] -واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به ،ص٤٦.

[٦٢] -واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر،ص١٦٨.

[٦٣] -القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة ،د.عجلان حسن،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية -جامعة بغداد،العدد الحادي عشر،ص٣٥.

المصادر والمراجع:

١- إدارة مؤسسة الزكاة في المجتمعات المعاصرة، د.فؤاد عبد الله العمر، منشورات ذات السلاسل -الكويت، ١٩٩٦م .

٢- استخدام شركات القطاع الخاص للإعلانات الإلكترونية في التسويق التجاري وانعكاسه على الجمهور العراقي،غزوان ستار كريم،رسالة ماجستير،الجامعة العراقية -كلية الاعلام- بغداد، ٢٠٢١م .

٣- استراتيجية تطور القطاع الخاص(٢٠١٤-٢٠٣٠)هيئة المستشارين-مجلس الوزراء-العراق،٢٠١٤م .

٤- الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، يوسف كمال ، دار الوفاء ، المنصورة، القاهرة ، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٥- الاقتصاد الاسلامي(أسس ومبادئ وأهداف)،أ.د.عبد الله بن عبد المحسن الطريفي،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية -الرياض،ط١١، ٢٠٠٩م .

٦- الاقتصاد الزراعي، أ.د.محمد أمين الششتاوي، أ.د.عماد يونس وهدان، جامعة بنها، كلية الزراعة- الجزائر، ٢٠١٣م .

٧- اقتصادنا ، السيد محمد باقر الصدر ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط٢٠ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٨- الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،سحر قاسم محمد،البنك المركزي العراقي-قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية -العراق،٢٠١١م.

٩- آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي ، نجاح ميدني ، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة ، الجزائر، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

١٠- اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واسهامه في زيادة الانتاج ،سعدية هلال حسن،هيئة استثمار الديوانية-العراق.

١١- أهمية تقييم أداء العاملين في إدارة الموارد البشرية، سميرة عبد الصمد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ .

١٢- براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول(حالة الجزائر) محمد الطيب دويس، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، الجزائر، ٢٠٠٥مص .

١٣- بيئة ممارسة انشطة الاعمال ودور القطاع الخاص،احمد الكواز،المعهد العربي للتخطيط ،العدد٢٨ ،٢٠٠٨م .

١٤- التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، د. عمر بن فيحان المرزوقي ،الرشد ناشرون ،١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

١٥- تطوير القطاع الخاص ركيزة أساسية لإصلاح الاقتصاد العراقي،اتحاد المصارف العربية-بيروت .

١٦- التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، عمر منير حمود، رسالة ماجستير، جامعة بغداد-كلية العلوم الإسلامية، ١٤٣٤هـ-

٢٠١٣م .

١٧- التنمية في الإسلام،(مفاهيم مناهج وتطبيقات)، د.إبراهيم العسل، المؤسسية الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

١٨- جغرافية التنمية البشرية في محافظة قنا، محمد شوقي محمد، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب - القاهرة، ٢٠٠١م .

١٩- الحرية الاقتصادية في الإسلام ،محمود محمد بابللي ، رابطة العالم الاسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠ م .

٢٠- الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، د.سعيد أبو الفتوح بسيوني، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، ط١، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م .

٢١- الخصخصة واثرها على التنمية بالدولة النامية ،عبده محمد فضل الربيعي،مكتبة مدبولي للنشر والطباعة -القاهرة،ط١، ٢٠٠٤م .

٢٢- خطة التنمية الوطنية(٢٠١٨-٢٠٢٢)وزارة التخطيط-العراق، ٢٠١٨م .

٢٣- دور التقدم التكنلوجي في تنمية المحاصيل الاستراتيجية وتطويرها، رشا خالد شهب، رسالة ماجستير، جامعة واسط - كلية الإدارة والاقتصاد .

٢٤- دور القطاع الخاص في التنمية (دراسة حالة الجزائر)زينب رحماني،رسالة ماجستير،جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-كلية الحقوق،الجزائر،٢٠١٥م .

٢٥- دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة ،د.رائد محمد حلس،د.محمود حسين عيسى،بحث مقدم الى مؤتمر كلية الاداب والعلوم الانسانية -جامعة الازهر،٢٠١٥م .

٢٦- دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية-دراسة حالة الجزائر-شريط عابد،مجلة الاستراتيجية والتنمية،جامعة مستغانم ،العدد١٠، ٢٠١٧م .

٢٧- دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة -القاهرة، ١٤١٥هـ .

٢٨- دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٩م)أ.د.بشير هادي عودة الطائي،جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي،٢٠٢١م .

٢٩- رؤية للقطاع الخاص العربي،منتدى الاعمال العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات-القاهرة ،٢٠٠٣م .

٣٠- سياسة التنظيم والمنافسة ، د.عيسى محمد الغزالي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت (جسر التنمية) سلسلة دورية تعني في قضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد الثامن والعشرون ، ٢٠٠٤م ، السنة الثالثة .

٣١- شعب الايمان ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني ، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: د.عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد ، ا لرياض ، ط١، ١٤٢٣ هـ٢٠٠٣ م .

٣٢- العدل جوهر الاقتصاد الإسلامي ، د. ثناء محمد إحسان الحافظ ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠م .

٣٣- عمل الشباب اساس في تنمية القطاع الخاص،منظمة تموز للتنمية البشرية الاجتماعية ،٢٠١٤م .

٣٤- القطاع الخاص في العراق،د.حسن لطيف كاظم،شبكة المنظمة العربية غير الحكومية للتنمية -بيروت .

٣٥- القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة ،د.حسين عجلان حسن،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - جامعة بغداد،العدد الحادي عشر.

٣٦- القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة،أ.د.حسين عجلان حسن،بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الحادي عشر .

٣٧- اللغة الاقتصادية ،د. زيد بن محمد الرماني ،ط١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠م ،دار طويق للنشر والتوزيع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء

النشر .

٣٨- مجلة البيان ،عبد الله بن عبد اللطيف العقيل،المنتدى الاسلامي،جامعة ام القرى،العدد ٢٣٨

٣٩- محددات الأداء الاقتصادي لكلا القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، محمد محمود، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية- القاهرة،١٩٩٠م .

٤٠- ممكنات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ،ايهاب عباس الفيصل،مجلة العلوم الاقتصادية -جامعة بغداد،المجلد١٥،العدد٥٨، ٢٠٢٠م .

٤١- موسوعة المصطلحات الاقتصادية ،حسين عمر مكتبة القاهرة الحديثة-القاهرة ،١٩٩٥م.

٤٢- نوازل الزكاة (دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة) عبد الله بن منصور الغفيلي ، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض ،ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .

٤٣- واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به،م.م.كريم عبيس العزاوي،كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بابل .

٤٤- واقع القطاع الخاص في العراق ،د.نبيل جعفر عبد الرضا ،بيداء الزبيدي ،٢٠١٢م،كلية الادارة والاقتصاد .

٤٥- واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر(دراسة تحليليةخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥)أ.د.مكيد علي ،أ.خليفة أحلام،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -جامعة زيان عاشور-الجزائر،العدد الاقتصادي٣٣(٢٠) .

٤٦- واقع القطاع الخاص ومتطلباته في العراق،خالد جميل البصري،٢٠١٠م.

٤٧- اليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق ،منتهى زهير محسن، مجلة دنانير ،العدد١٢، ٢٠١٨م .